



الكلية: الآداب

القسم او الفرع: اللغة العربية

المرحلة: الدراسات العليا الماجستير

أستاذ المادة: أ.د. ليث قهير عبد الله

اسم المادة باللغة العربية: (توجيه القراءات القرآنية)

اسم المادة باللغة الإنكليزية: (Directing Quranic readings)

اسم المحاضرة الثانية باللغة العربية: (توجيه ما قرئ بجعل الفاعل مفعولاً، وهما ظاهران)

اسم المحاضرة الثانية باللغة الإنكليزية: (Directing what was read by making the subject an

(object, and they are both apparent

محتوى المحاضرة الثانية

قول الله تعالى: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) (1).

قرأ الجمهور (2): (آدم) بالرفع، و(كلمات) بالنصب، على جعل (آدم)، هو المتلقى للكلمات، وجعل (كلمات) بالنصب مفعولاً به للفعل (تلقى) (3).

قال النحاس: (فَتَلَقَّى آدَمُ)، رفع بفعله، (كَلِمَاتٍ) نصب بالفعل (4).

ونذكر أبو عبيدة أن معنى: (تلقى) أي: قبلها وأخذها عنه (5)، كأن الله أوحى إليه أن يستغفره ويستقبله بكلام من عنده ففعل ذلك آدم-عليه السلام- فتاب الله عليه (6).

قال الرمخشري: (معنى تلقى الكلمات، استقبلها بالأخذ والقبول، والعمل بها حين علمها) (7).

وهذه القراءة-أعني قراءة رفع (آدم)، ونصب (كلمات)- في العربية أقوى؛ لأن (آدم) تعلم هذه الكلمات فقيل: تلقى هذه الكلمات، والعرب تقول: تلقيت هذا من فلان (8).

فعلة من قرأ بهذه القراءة: (أنه جعل (آدم) هو الذي تلقى الكلمات؛ لأنه هو الذي قبلها ودعا بها، وعمل بها؛ فتاب الله عليه، فهو الفاعل لقبوله الكلمات) (9).

وقرأ ابن كثير (10): {فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ}، بنصب (آدم)، ورفع (كلمات)، وهي من القراءات المتواترة (11).

قال الأخفش: (وقد قرأ بعضهم: (آدم) نصباً، ورفع الكلمات؛ جعلهن المتلقيات) (12)، يعني: استقبلته كلمات من ربه (13)، (فالتلقى من الكلمات هو نيل آدم بسببها رحمة الله وتوبته) (14).

وقد اختلف علماء التفسير واللغة في موقفهم من هذه القراءة على ثلاثة أقوال:

(1) سورة البقرة الآية: 37.

(2) ينظر السبعة في القراءات: 154، والحجة في القراءات السبع: 75، ومعاني القراءات: 147/1.

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 116/1.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 215/1.

(5) ينظر مجاز القرآن: 38.

(6) ينظر غريب القرآن: 46.

(7) الكشف: 128/1.

(8) ينظر المصدر نفسه.

(9) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 237/1.

(10) هو أبو مغبد عبد الله بن كثير بن المطلب بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هزمز الداري المكي، أحد القراء السبعة، كان قاضي الجماعة بمكة، وإمام المكيين في القراءة، توفي في مكة سنة (120 هـ). تنظر ترجمته في معرفة القراء الكبار: 149/1، وغاية النهاية في طبقات القراء: 443/1.

(11) ينظر السبعة في القراءات: 154، والحجة في القراءات السبع: 75، ومعاني القراءات: 147/1، والمبسوط في القراءات العشر: 129.

(12) معاني القرآن: 74/1.

(13) ينظر بحر العلوم: 45/1.

(14) ينظر المحرر الوجيز: 130/1.

القول الأول: لا يرى اختلافاً بين القراءتين من حيث المعنى، وهو قول الفراء إذ قال: (وقد قرأ بعضُ الفراء: **{فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ}**، فجعل الفعل للكلمات، والمعنى- والله أعلم- واحد؛ لأنَّ ما لقيك فقد لقيته، وما نالك فقد نلتَه)⁽¹⁵⁾.

وتبعه في هذا القول أبو زُرعة⁽¹⁶⁾، وأبو البركات ابن الأنباري⁽¹⁷⁾، والرازي⁽¹⁸⁾، والعكبري⁽¹⁹⁾، والقرطبي⁽²⁰⁾، والبيضاوي⁽²¹⁾، وأبو حيان⁽²²⁾، والزركشي⁽²³⁾.

فأصل التلقي، هو التعرُّض للقاء، ثم يوضع في موضع الاستقبال للشيء الجائي ثم يوضع موضع القبول والأخذ، ويقال: تلقينا الحجاج أي: استقبلناهم، ويقال: تلقيت هذه الكلمة من فلان، أي: أخذتها منه، وإذا كان هذا أصل الكلمة، وكان من تلقى رجلاً فتلقاها، لقي كل واحدٍ صاحبه فأضيف الاجتماعُ إليهما معاً؛ صلح أن يشتركا في الوصف بذلك، فيقال: كلٌّ ما تلقَّيته فقد تلقَّاك؛ فجاز أن يقال: تلقَّى آدمُ كلماتٍ، أي: أخذها ووعاها واستقبلها بالقبول، وجاز أن يقال: تلقَّى كلماتٍ بالرفع على معنى: جاءته عن الله كلمات⁽²⁴⁾.

إذن القراءتان ترجعان إلى معنى واحد؛ لأنَّ (آدم) إذا تلقَّى الكلمات فقد تلقَّته فتصيحُ نسبةُ الفعلِ إلى كلِّ واحدٍ منهما لـ(آدم)، أو للكلمات⁽²⁵⁾.

قال ابن خالويه: (والحجة لمن نصب (آدم) أن يقول: ما تلقَّاك فقد تلقَّيته وما نالك فقد نلتَه، وهذا يسمِّيه النحويون: المشاركة في الفعل)⁽²⁶⁾؛ فأَيُّهما رفعته كان فاعله، وأَيُّهما نصبته كان مفعوله، وهذا قول أبي البركات ابن الأنباري أيضاً إذ قال: (وإسناد هذا الفعل إلى كلِّ واحدٍ منهما جائزٌ، كإسناده إلى الآخر)⁽²⁷⁾.

ومن أصحاب هذا القول من يرى أنَّ علةَ نصب (آدم) ورفع (كلمات)؛ أنَّه لما كانت الكلمات هي المُنقَّدة لـ(آدم) - بتوفيق الله تعالى له- لقبوله إيَّاه ودعائه بها؛ كانت الكلمات فاعلةً، وكانَّ الأصل على هذه القراءة: فتلقَّتْ آدم من ربِّه كلماتٌ؛ ولكن لما بُعِد ما بين المؤنث وفعله حسن حذف علامة التَّأنيث⁽²⁸⁾، قال مكِّي القيسي: (وعلة من نصب (آدم)، ورفع (الكلمات)، أنَّه جعل الكلمات استنقذت (آدم) بتوفيق الله له، لقوله إيَّاه، والدعاء بها، فتاب الله عليه... فكانت هي التي أنقذته، ويسرَّت له التَّوبة من الله؛ فهي الفاعلة، وهو المُستنقذُ بها)⁽²⁹⁾.

القول الثاني: وأصحابه على قولين⁽³⁰⁾:

أحدهما: رجَّح قراءة رفع (آدم)، ونصب (الكلمات)، واختارها على قراءة ابن كثير، وجعلها في العربية أقوى، وهو قول الزجاج، إذ قال: (وقرأ ابنُ كثير: **{فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ}**، والاختيار ما عليه الإجماع، وهو في العربية أقوى؛ لأنَّ (آدم) تعلَّم هذه الكلمات فقبل: تلقَّى هذه الكلمات، والعرب تقول: تلقَّيت هذا من فلان)⁽³¹⁾. وتبعه أبو منصور الأزهري، إذ قال: (والقراءة الجيدة ما عليه العامة)⁽³²⁾.

⁽¹⁵⁾ ينظر معاني القرآن: 28/1.

⁽¹⁶⁾ ينظر حجة القراءات: 94.

⁽¹⁷⁾ ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 75/1.

⁽¹⁸⁾ ينظر مفاتيح الغيب: 465/3.

⁽¹⁹⁾ ينظر التبيان في إعراب القرآن: 54/1.

⁽²⁰⁾ ينظر الجامع لأحكام القرآن: 326/1.

⁽²¹⁾ ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 73/1.

⁽²²⁾ ينظر البحر المحيط: 267/1.

⁽²³⁾ ينظر البرهان في علوم القرآن: 290/3.

⁽²⁴⁾ ينظر مفاتيح الغيب: 465/3، واللَّباب في علوم الكتاب: 575/1.

⁽²⁵⁾ ينظر الجامع لأحكام القرآن: 326/1، والدَّرِّ المصون: 294/1.

⁽²⁶⁾ الحجة في القراءات: 75.

⁽²⁷⁾ البيان في غريب إعراب القرآن: 75/1.

⁽²⁸⁾ ينظر الجامع لأحكام القرآن: 326/1، والدَّرِّ المصون: 294/1، واللَّباب في علوم الكتاب: 575/1.

⁽²⁹⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 237/1.

⁽³⁰⁾ ينظر معاني القرآن وإعرابه: 116/1، ومعاني القراءات: 147/1.

⁽³¹⁾ معاني القرآن وإعرابه: 116/1.

⁽³²⁾ معاني القراءات: 147/1.

والآخر: لم يجوز قراءة نصب (آدم)، ورفع (كلمات)، وهو قول الطبري، إذ قال: (وقد قرأ بعضهم: {فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ}، فجعل الكلمات هي المتلقى (آدم)، وذلك- وإن كان من وجهة العريبة جائزاً إذ كان كل ما تلقاه الرجل فهو له مُتَلَقٍّ، وما لقيه فقد لَقِيَهُ، فصار للمتكم أن يوجه الفعل إلى أيهما شاء، ويخرج من الفعل أيهما أحب - فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع (آدم) على أنه المتلقى الكلمات؛ لإجماع الحجة من القراءة وأهل التأويل من علماء السلف والخلف، على توجيه التلقي إلى (آدم) دون الكلمات؛ وغير جائز الاعتراض عليها فيما كانت عليه مجمعة، بقول من يجوز عليه السهو والخطأ(33).

القول الثالث: يرى أصحابه أن القراءة في الأصل ما عليه الجمهور برفع (آدم) ونصب (كلمات)، ولكنه نصب (آدم) ورفع (كلمات)؛ لأمن اللبس، فقد علم من الفاعل ومن المفعول، فخرج ذلك على قول النحاة: (خرق الثوب المسمار) إذا علم من الخارق ومن المخروق، قال ابن مالك:

(ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل رَوُوا فلا تَقَسْ

... وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر كقولهم: (خرق الثوب المسمار)(34)، وهذا لا يقاس، لأن الفاعل لا ينصب إلا شذوذاً، وجعله ابن الطراوة قياساً مطرداً(35).

ويمكن القول: إنه إذا فهم المعنى، وتبين الفاعل من المفعول؛ فإنك ترفع ما شئت وتنصب ما شئت وليس بمقيس، إذ قال الشيخ خالد الأزهرى: (وقد ينصب شذوذاً إذا فهم المعنى، سُمع من كلامهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، برفع أولهما، ونصب ثانيهما، وجعله ابن الطراوة قياساً مطرداً، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير: {فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ}، بنصب (آدم)، ورفع (كلمات)(36). فنصب الفاعل ورفع المفعول قياساً مطرداً عند ابن الطراوة عملاً بقراءة ابن كثير، يقول الخُضري: (وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة: {فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ})(37).

وجعل ابن هشام هذا التوجيه من ملح كلام العرب، وأطلق عليه مصطلح: (تقارض اللفظين في الأحكام) كإعطاء الفاعل إعراب المفعول، وعكسه عند أمن اللبس مثل: (خرق الثوب المسمار) و(كسر الزجاج الحجر)، وأورد مجموعة من الشواهد الشعرية أمثلة على ذلك، إذ قال: (من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام، ولذلك أمثلة... والتأمن إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر)(38).

والذي أراه- بعد ذكر الأقوال في هذه المسألة- أن القراءتين بمعنى واحد، وهو قول الفراء وتبعه الكثير من علماء التفسير واللغة، والقراءتان صحيحتان متواترتان، الأولى قراءة الجمهور، والآخرى تفرد بها ابن كثير-رحمه الله تعالى- وابن كثير عالم من علماء القراءات، وأحد القراء السبعة وإمام المكيين في القراءة، الذي قيل فيه: (من أراد الأصل فعليه بقراءة ابن كثير)(39)؛ فلا يحق لأحد أن يرميه بالسهو، أو الخطأ في هذا الجانب، كما فعل ذلك ابن جرير الطبري(40)، أو بالضعف، كما فعل مكّي القيسي، إذ قال: (وفي تقديم (آدم) على (الكلمات) تقوية أنه الفاعل)(41)، وكأنه ينفي مسألة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، أو أن يجعل من هذه القراءة مرجوحة وغيرها راجحة، كما فعل ذلك أبو إسحاق الزجاج(42).

وأما الذين خرجوا هذه القراءة على قول من قال: إذا أمن اللبس فيجوز نصب الفاعل ورفع المفعول كما في قولنا: (خرق الثوب المسمار)؛ فلا يعدّ قياساً مطرداً، كما قال به ابن الطراوة بل هو شاذ، ولا يجوز تخريج كلام رب العالمين على الشاذ، والله تعالى أعلم.

(33) جامع البيان: 542/1.

(34) شرح الكافية الشافية: 612/2.

(35) ينظر شرح التصريح على التوضيح: 395/1، وحاشية الخُضري على ابن عقيل: 356/1.

(36) شرح التصريح على التوضيح: 395/1.

(37) حاشية الخُضري على ابن عقيل: 356/1.

(38) مغني اللبيب: 915/1.

(39) غاية النهاية في طبقات القراء: 75/1.

(40) ينظر جامع البيان: 542/1.

(41) الكشف عن وجوه القراءات: 237/1.

(42) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 116/1.

